

# حرب تشويه السمعة!

عندما تصبح الجنسية والنوع الاجتماعي أدوات انتهاك في حق النشطاء الحقوقيين

“في مصر”

2014

المؤسسة العربية  
للحريات والمساواة  
arab foundation for  
freedoms and equality



دراسة صادرة عن

## حرب تشويه السمعة!

عندما تصبح الجنسية والنوع الاجتماعي  
أدوات انتهاك في حق النشطاء الحقوقيين

---

“في مصر”

---

2014

السياق السياسي في مصر:

مقدمة تعريفية	5	في الحادي عشر من مايو 2012 الذي وافق فعاليات اليوم العالمي للسكان أعلنت الحكومة المصرية أن تعداد سكان مصر قد وصل رسمياً إلى 82 مليون و 33600 نسمة مما يجعل مصر واحدة من أكثر دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تضخماً من حيث التعداد السكاني.
التشريعات والقوانين	7	
الجنسانية كأداة انتهاك	10	على مدار 59 عاماً ومنذ إعلان مصر كجمهورية في عام 1953 وهي تلعب دوراً مؤثراً على مستوى أفريقيا والعالم العربي على مستوى صنع القرار وصياغة شكل خريطة القوى السياسية بالمنطقة. هذا الدور برز بشكل واضح خلال فترة الرئيس الثاني في تاريخ مصر جمال عبد الناصر 15 يناير -1918 28 سبتمبر 1970" والذي عمل على تطوير منظومة سياسية، اقتصادية واجتماعية قومية قادرة بحيث تقف في مواجهة القوى الإمبريالية والرأسمالية وطموحاتها الإستعمارية في المنطقة العربية. مشروع ناصر السياسي تعطل بعد وفاته وتولي أنور السادات "25 ديسمبر -1918 6 أكتوبر 1981" الحكم بداية من 15 أكتوبر 1970 وحتى اغتياله أثناء احتفالات 6 أكتوبر 1981.
منهجية البحث	12	
الفصل الأول: الإتهامات المرتبطة بالجنسانية/ النوع الإجتماعي التي يتعرض لها المدافعين/ المدافعات عن حقوق الإنسان/ الحقوق السياسية والحريات	13	
انتهاكات مباشرة من ممثلي الدولة	18	
انتهاكات من قبل مواطنين غير ممثلين للدولة	20	وبرغم أن السادات هو الرئيس الذي قاد مصر في حرب أكتوبر 1973 من أجل استعادة الأراضي التي سيطرت عليها إسرائيل في حرب 1967 إلا أن مشروعه كان مختلفاً عن مشروع ناصر على المستوى السياسي والإقتصادي على حد سواء. يظل أهم ما يميز فترة السادات سياسياً هي المفاوضات التي خاضها مع إسرائيل والتي قادت لاحقاً لإتفاقية "كامب دافيد". اما على المستوى الإقتصادي فقد كان السادات داعماً لسياسات الإنفتاح، حيث أثرت سياساته بشكل كبير على التركيبة الإجتماعية والطبقية في مصر مما شكل تهديداً لأسر الطبقة الوسطى في مصر فاضطر أفرادها للسفر إلى دول الخليج بحثاً عن فرص جديدة في نهاية السبعينيات وهي نفس الفترة التي شهدت صعود جماعات الإسلام السياسي المسلحة والتي ينسب لها كثير من وقائع العنف التي لم يكن اغتيال السادات إلا واقعة واحدة منها إلى جانب كثير من العمليات الإرهابية التي استمرت خلال الثمانينيات والتسعينيات.
الفصل الثاني: الإتهامات التي يتعرض لها المدافعين/ المدافعات عن حقوق وقضايا المرأة/ النوع الإجتماعي/ الجنسانية / مجموعات ال م.م.م. بسبب طبيعة عملهم/هن	21	
الفصل الثالث: الوصمة المجتمعية في مواجهة المساندة	32	
الخلاصة	34	

أما على المستوى الإقتصادي فقد نجحت سياسات مبارك في تعميق الفجوات الطبقية بين الفقراء والأغنياء في مصر.

كل النقاط السابقة كانت أهم الأسباب وراء خروج الالف المصريين إلى الشارع يوم الخامس والعشرين من يناير 2011 مطالبين بإصلاحات سياسية ودستورية جوهرية وعاجلة. بعد ذلك التاريخ ب3 أسابيع أجبر مبارك على التنحي يوم 11 فبراير 2011 بعد تحول المظاهرات إلى ثورة شعبية تعاملت معها قوات الأمن بعنف أدى إلى استشهاد ما يقرب من 300 قتيل.

بعد رحيل مبارك تم نقل السلطة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة والذي تولى الحكم خلال الفترة الإنتقالية التي انتهت يوم 24 يونيو 2012 باختيار محمد مرسي رئيساً لمصر ليكون أول رئيس منتخب بعد ثورة 25 يناير 2011. نجاح مرسي في انتخابات الرئاسة أثار العديد من المخاوف والتساؤلات حول صعود جماعات الإسلام السياسي في مصر وخاصة "حزب الحرية والعدالة" والذي يمثل جماعة الإخوان المسلمين حيث أن رئيس مصر المنتخب كان ومازال كادراً رئيسياً في الحزب. المخاوف المتعلقة بجماعات الإسلام السياسي لم تكن مبنية فقط على نتائج الإنتخابات الرئاسية وإنما نتائج الإنتخابات البرلمانية أيضاً التي بدأت يوم 28 نوفمبر 2011 واستمرت حتى 11 يناير 2012 حيث حصل الإخوان المسلمون والسلفيون على تقريباً 70 بالمائة من مقاعد البرلمان.

بعد 5 شهور من إعلان نتائج الإنتخابات تم حل البرلمان وبالرغم من ذلك ظل الدور الذي يلعبه الإسلام السياسي في المشهد السياسي والإجتماعي المصري يتزايد بشكل سريع خاصة بعد إنتخابات الرئاسة التي جاءت نتائجها بفوز مرشح جماعة الاخوان المسلمين " محمد مرسي "

كل تلك التغييرات السياسية والإجتماعية الجذرية خلال ال 60 سنة الماضية أثرت بشكل كبير على معركة حقوق النساء، النوع الإجتماعي وقضايا الجنسية وعلى كيف يتم التعامل مع الجنسية بشكل سياسي من ناحية أخرى. تلك النتيجة يمكن فهمها من خلال قراءة تطور النضال من أجل تلك الحقوق والقضايا وأيضاً من خلال تحليل الإنتهاكات المبنية على الجنسية أو النوع الإجتماعي خلال الحقب السياسية المختلفة وعلاقة تلك الإنتهاكات بالسياق السياسي والإجتماعي.

**النضال لأجل حقوق النساء، النوع الإجتماعي والجنسانية في 60 عام:**

خلال ال 20 عاماً الأخيرة جهود محلية كثيرة كان يتم بذلها لوضع حقوق النساء وقضايا النوع الإجتماعي والمرتبطة بالجنسانية على الأجندة السياسية المصرية، تلك الجهود نجحت في فتح سجل ونقاش على الحقوق الجنسية والإنجابية لم يكن موجوداً من قبل على الأقل كخطاب سياسي ومجتمعي وبالرغم من ذلك لا يمكن لأحد الزعم بأن هناك خطاب متكامل ومنظم على قضايا الجنسية في مصر حتى اللحظة حيث أن معظم تلك الجهود كان الهدف الرئيسي منها هو استخدام الحقوق لإنهاء الإنتهاكات وليس لترويجها كحقوق إنسانية يجب وضعها في الإعتبار على مستوى صنع القرار السياسي بمصر.

**انطلاقاً من نهاية الثمانينيات وحتى الآن أخذت تلك الجهودات 3 أشكال رئيسية:**

### **1 - التشريعات والقوانين:**

في هذا الصدد يظل "الختان" أو التشويه الجنسي للإناث هو المعركة الأبرز والتي تدخلت فيها الدولة بشكل واضح وصريح لحسمها عندما صدرت في 2008 تعديلات على قانون الطفل تتضمن تجريم الختان. تجدر الإشارة إلى أن المعركة لمحاربة الختان بدأت قبل تلك التعديلات بما لا يقل عن 30 عام حيث لعبت كل من د.نوال السعداوي (<http://bit.ly/1AX8VBZ>) وماري أسعد (<http://bit.ly/1p6GZXK>) أدواراً هامة في تلك المعركة سواء من خلال كتاباتهن أو من خلال جهودهن في الوصول للعائلات في القرى وتحذيرهم من مخاطر الختان على صحة المرأة.

في التسعينيات واصلت د. أمال عبد الهادي المعركة التي قامت بتوثيقها في كتابها "قصة قرية" حيث كانت واحدة من النسويات التي طالبت بتجريم الختان.

أيضاً على مستوى التشريعات والقوانين يمكن القول أن أغلب تدخلات الدولة منذ السبعينيات وحتى السنوات الأولى من الألفية الثالثة منصباً فقط على قانون الأحوال الشخصية فيما يتعلق بالزواج، الطلاق والخلع ولم تتطرق التعديلات إلى ما هو أبعد من ذلك فيما يتعلق بالحقوق والصحة الإنجابية والجنسية للنساء.

## 2 - الإتفاقيات الدولية:

لم تكن أبداً المعركة من أجل حقوق النساء، النوع الاجتماعي وقضايا الجنسانية في مصر منحصرة فقط في الثلاث أشكال السابقة فطالما كانت هناك مجموعات غير مسجلة ونشطاء أفراد مستقلون يعملون على قضايا الأقليات الجنسية والحقوق الجنسية للنساء حتى وإن اضطروا لعدم الاعلان نظراً للتهديدات الامنية التي من الممكن أن يواجهها هؤلاء الأفراد أو تلك المجموعات.

بينما تظل العقبة الرئيسية التي تقف في طريق العمل من أجل تلك الحقوق هو أن الجنسانية بقضاياها المختلفة مازالت غير مرئية على المستوى السياسي حيث يقف سببان رئيسيان وراء تلك العقبة، الأول هو غياب خطاب عميق وأصيل ومتطور عن قضايا الجنسانية أما السبب الثاني فهو التهديدات، المخاطر، والبنية الاجتماعية المحافظة للمجتمع المصري مما دفع النشطاء والمعينين بتلك القضايا بمحاولة إيجاد طرق بديلة لفتح سجال حول قضايا الجنسانية، مثلاً كإستخدام العمل على مكافحة الإيدز كوسيلة للوصول لمجتمعات المثليين والمثليات جنسياً في مصر، أو مثل استخدام الصحة الإنجابية كوسيلة لطرح القضايا المتعلقة بجنسانية النساء.

تلك العقبة سألقة الذكر لا تنفي باي حال من الاحوال أن هناك نقلة حقيقية على مستوى الجدل الاجتماعي والسياسي حول قضايا كانت لفترة طويلة "تابوهات" لا يتم الإقتراب منها خاصة عندما نقارن الوضع الحالي بالسبعينيات أو السبعينيات، فعلى سبيل المثال في عصر عبد الناصر معركة النساء كانت سياسية في الأساس وبالرغم من وجود أصوات نسوية مستقلة وقوية في ذلك الوقت إلا أن نسوية الدولة كانت التعبير الأبرز عن معركة النساء في ذلك الوقت، وهي المعركة نفسها التي كللت بحصول النساء لأول مرة على حق التصويت والترشح للإنتخابات البرلمانية في 1956.

في عصر السادات تحول مسار النضال ليبدأ في التركيز على قانون الأحوال الشخصية الذي تم تمريره في 1979 بتعديلات جديدة تمنح المصريات حقوقاً أكثر نسبياً في إطار مؤسسة الزواج، حقوقاً كانت أفضل مقارنة بالوضع السابق.

تلك النقلات التاريخية هي مؤشرات لتطور الخطاب في مصر حول قضايا الجنسانية والنوع الاجتماعي بعد مروره بمراحل مختلفة من التغييرات والتطور خلال ال 60 سنة الأخيرة في مصر.

يظل من العلامات الفارقة في هذا الصدد المؤتمر العالمي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة "13-5 سبتمبر 1994" والذي أكد على الحقوق الصحية والإنجابية للمواطنين بما في ذلك حق الوصول إلى معلومات عن الصحة الجنسية. بعد إنعقاد المؤتمر بعام جاء المؤتمر العالمي الرابع للنساء والذي عرف بإعلان بيكين الذي عقد في سبتمبر 1995 ليضع "النوع الاجتماعي، المساواة وحق النساء الكامل في الإستمتاع بحرياتهن وحقوقهن" على الأجندة السياسية الدولية إلى جانب الدفع بأليات لإيقاف العنف ضد النساء. تبعت المؤتمر على المستوى المصري يمكن فهمها من خلال قراءة كيف أثر المؤتمر على أجندة منظمات المجتمع المدني في مصر بشكل عام والمنظمات التي تعمل على حقوق المرأة بشكل خاص حيث بدأت مصطلحات مثل " العنف ضد النساء، وحقوق المرأة الإنجابية" على سبيل المثال في الظهور على المستوى المحلي من خلال خطاب تلك المنظمات.

إلى جانب ما سبق بدأ العمل على قضايا الجنسانية وبالتحديد على مستوى الصحة يأخذ منحى مختلف محلياً عندما بدأت مصر في مطلع الألفية الجديدة تنتبه إلى ضرورة مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة "الإيدز" حيث بدأت وزارة الصحة مشروعاً مشتركاً مع برنامج الامم المتحدة لمكافحة الإيدز نظراً لزيادة الإهتمام العالمي بالقضية حيث بدأ البرنامج العمل في نهايات 2006 من خلال محاولة الوصول للمجموعات الأكثر عرضة للإصابة بالفيروس بما فيها الرجال الذين يمارسون الجنس مع رجال وامستخدمي المخدرات بالحقن.

## 3 - منظمات مجتمع مدني:

بدءاً من منتصف التسعينيات وحتى اللحظة الحالية وعدد كبير من منظمات المجتمع المدني تعمل على مواضيع مختلفة فيما يتعلق بقضايا النساء، النوع الاجتماعي، الجنسانية والحقوق أخذة في الإعتبار التشريعات والإتفاقيات المحلية والدولية حيث ظلت تضغط في سبيل تفعيل وتنفيذ بنود تلك الإتفاقيات وإنهاء أي شكل من أشكال الإنتهاكات للحقوق التي تم الحصول عليها.

أما عن أغلب مجالات اهتمام تلك المنظمات فمرتبطة بشكل كبير بالحقوق والصحة الجنسية والإنجابية، الإيدز، العنف ضد النساء إلى جانب دعم منظومة الحقوق الشخصية في مصر. من بين هذه المنظمات تأتي منظمة المرأة الجديدة، واتئلاف السيداو الذي تم تأسيسه في 2005 وتكون من عدد من منظمات المجتمع المدني المحلية التي تعمل بشكل جماعي على تفعيل الإتفاقية الخاصة بالقضاء على كافة أشكال التمييز ضد النساء والتأكد من ان بنود الإتفاقية مفعلة. (<http://bit.ly/1unkyQa>)

## الجنسانية كأداة انتهاك:

### أولاً: الإنتهاكات التي تركز على الجنسية

خلال تاريخ مصر الحديث طالما تم استخدام الجنسية كوسيلة من وسائل التعذيب الممنهج من قبل ممثلي النظام السياسي الحاكم ضد المدنيين بشكل عام والناشطين السياسيين بشكل خاص. حدث ذلك في عهود عبد الناصر والسادات كوسيلة لإهانة رموز المعارضة السياسية. خلال الـ 30 سنة التي حكم فيها مبارك مصر لم تتغير الأداة، ولكن العنصر الذي تم إضافته للصورة هو صعود قوة منظمات حقوق الإنسان التي لعبت دوراً رئيسياً في كشف جرائم التعذيب ومناهضتها، هذا بالطبع بالإضافة إلى الدور الذي لعبته وسائل الإعلام البديل في توثيق تلك الإنتهاكات واستخدامها كوسيلة لكشف فساد النظام.

في العشر سنوات الأخيرة ومع تصاعد حدة التوتر السياسي في مصر ما بين نقشي الإنتهاكات بداخل الأجهزة الأمنية من ناحية، تردي الأوضاع سياسياً من ناحية وتصاعد المطالبات بالإصلاح من ناحية أخرى ظهرت العديد من المجموعات السياسية للوقوف ضد التوريث والمناداة بإطلاق الحريات. كان من أبرز تلك المجموعات حركة كفاية التي بدأت تعبر عن نفسها من خلال مظاهرات كانت تقابل من الأمن بعنف وضاووة.

على صعيد آخر شهدت تلك السنوات العشر وبالتزامن مع ظهور كفاية استخداماً واضحاً ومكثفاً من قبل الأجهزة الأمنية للجنسانية كوسيلة انتهاك للنشطاء السياسيين. حدث ذلك في 2005 مع الناشط السياسي محمد الشرقاوي أحد أعضاء حركة كفاية في ذلك الوقت والذي تم الاعتداء عليه جنسياً في قسم شرطة قصر النيل ثم حدث بعد ذلك مع عضو آخر بحركة كفاية "بهاء صابر" في 2010 عندما تم تجريمه من ملابسه، ضربه وإهانته جنسياً من قبل قوات الأمن المركزي. (<http://bit.ly/Z1Bgf1>)

إلى جانب الوقائع السابق ذكرها نجح نظام مبارك في أخذ الإنتهاكات إلى مستوى آخر بداية من 2001 وحتى نهاية 2007 على مستوى ملاحقة الرجال المثليين جنسياً. بدأ ذلك في 11 مايو 2001 عندما تم القبض على ما لا يقل عن 70 رجل مثلي جنسياً من المركب السياحي "كوين بوت" بينما حكم على 52 منهم باحكام تتراوح بين 3 و 7 سنوات بتهم التحريض على الفسق، ممارسة الفجور وازدراء الأديان. (<http://bit.ly/1v2UXgg>)

من بعد تلك الواقعة عكفت الأجهزة الأمنية وعلى مدار سنوات على ملاحقة المثليين جنسياً سواء في أماكن تجمعاتهم أو من خلال مواقع المواعدة على شبكة الإنترنت. وتيرة تلك الملاحقات خفتت مع نهاية 2007، وكانت قد أصدرت "هيومان رايتس ووتش" بياناً تهاجم فيه قيام قوات الشرطة بتعذيب رجلين مثليين جنسياً مصابين بفيروس نقص المناعة المكتسبة وإن كان هذا لا يعني أن وقائع القبض العشوائي قد توقفت تماماً.

حتى بعد قيام ثورة يناير 2011 لم يتغير الوضع كثيراً من حيث استخدام جنسانية الأشخاص كوسيلة لإنتهاك حقوقهم والدليل على ذلك قيام قوات الشرطة العسكرية بإجبار المتظاهرات بعد فض اعتصام التحرير يوم 9 مارس 2011 على الخضوع لكشوف عنصرية قسرية كوسيلة لقهرهن وإقصائهن من الساحة السياسية (<http://bit.ly/1wRo3TT>) وتبعتها عدة ممارسات تم استخدام العنف على أساس النوع الاجتماعي كاداه. ([bit.ly/1BWKC9z](http://bit.ly/1BWKC9z))

### التحديات التي تواجه الناشطين/ الناشطات في مجال حقوق النساء، النوع الاجتماعي وقضايا الجنسية في مصر:

لا توجد حتى الآن وثيقة محددة تحاول قراءة شكل الإنتهاكات والتهديدات التي يتعرض لها الناشطون- الناشطات الذين يعملون على قضايا النساء، النوع الاجتماعي والجنسانية من قبل أجهزة الدولة المختلفة برغم من أن تلك التهديدات موجودة ويتم ترجمتها في شكل انتهاكات ولكن في بعض الأحيان يصبح من الصعب الحكم بما إذا كان السبب وراء هذه الإنتهاكات هو طبيعة العمل على قضايا حساسة كتلك القضايا في مصر أم كتعبير عن واقع مجتمعي يستخدمه من في السلطة للترهيب.

أشكال الإنتهاكات متنوعة ومختلفة ما بين إتهام هؤلاء الناشطين- الناشطات بتهم مثل التحريض على الفسق، ممارسة الفجور أو الإساءة لقيم المجتمع ولعل غياب مصدر معرفي عن أشكال تلك الإنتهاكات هو من أهم الدوافع وراء كتابة هذا البحث .

## منهجية البحث

تم الاعتماد في البحث على:

1 - بحث ميداني لرصد الانتهاكات

2 - لقاءات مع ما لا يقل عن 24 ناشط وناشطة حقوقي/ حقوقية لرصد الانتهاكات المختلفة التي حدثت لهم

بعد ذلك تم تقسيم المبحوثين إلى فئتين رئيسيتين:

1 - نشطاء وناشطات يعملون على القضايا الحقوقية العامة والقضايا السياسية

2 - نشطاء وناشطات يعملون على قضايا المرأة/ الجنسانية/ النوع الاجتماعي/ المجموعات المرتبطة بميول جنسية وهويات جندرية مختلفة أو ما يعرف بمجموعات ال (م.م.م.م)

العينة الزمنية التي يغطيها البحث:

الفترة ما بين 1992 و 2012

فريق البحث:

طارق مصطفى

يارا سلام

مي بانقا

مراجعة وتحرير : مزن حسن

## الفصل الأول

الانتهاكات المرتبطة بالجنسانية/ النوع الاجتماعي التي يتعرض لها المدافعون/ المدافعات عن حقوق الإنسان/ الحقوق السياسية والحريات

- المقصود بها الانتهاكات التي تعرض ويتعرض لها الناشطون والناشطات الحقوقيون/ السياسيين والحقوقيات/ السياسيات بسبب دفاعهم عن حقوق الإنسان ولكن تخرج الانتهاكات مرتبطة سواء في طبيعتها أو مزاعمها مرتبطة بجنسانية هؤلاء النشطاء أو نوعهم الاجتماعي بشكل يتعمد اختراق حياتهم الشخصية ويخلق حالة من الوصمة المجتمعية بل ويجعلهم عرضة لأحكام أخلاقية وتمييزية ضدهم.

### 1 - انتهاكات عامة:

تشمل تلك الفئة الانتهاكات التي يصعب تحديد المسؤول عنها وما إذا كان ممثلاً أو غير ممثل لأجهزة الدولة، وفي الغالب تنصب تلك النوعية من الانتهاكات على شتى محاولات التشهير بالحياة الشخصية للنشطاء الحقوقيين والسياسيين ومحاولات تشويه السمعة.

#### أ: التشهير/ محاولات تشهير السمعة:

الحياة الشخصية للناشطات والناشطين العاملات والعاملين على قضايا حقوق الإنسان بشكل عام وقضايا الحقوق والحريات الشخصية كانت ملعباً رئيسياً لأشكال غير مباشرة من الانتهاكات التي تم ارتكابها من قبل النظام السياسي بأذرعه الأمنية بل والإعلامية أيضاً تجاه هؤلاء الناشطات والناشطين. التشهير كان السلاح الأكثر نجاحاً على مدار سنوات عديدة سواء قبل أو بعد قيام ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011.

الجنسانية والنوع الاجتماعي ومساحات التعبير الشخصية المرتبطة بهما كانت الأدوات الرئيسية التي تم الاعتماد عليها على مدار سنوات للتشهير بالناشطات والناشطين ومحاولات تشويه صورتهم/هم أمام الرأي العام عن طريق إصااق وتلفيق صفات وممارسات بعينها بهم أو التركيز على ممارسات وسلوكيات شخصية وإبرازها بالشكل الذي قد يفقدهم هؤلاء الناشطين والناشطات مصداقيتهم أمام المدافعين عنهم والمؤمنين بهم. ولا يخفى على أحد أن طبيعة المجتمع المصري وطبيعة تصوراته عن قضايا الجنسانية كانت من أهم العوامل المساعدة التي ساهمت في تقوية محاولات التشهير المختلفة بالناشطين الحقوقيين وتدعيم نتائجها السلبية عليهم.

على أن محاولات التشهير غالباً ما كانت تأخذ شكلاً من ثلاثة أشكال رئيسية:

## 1 - استخدام الصور والفيديوهات الشخصية:

كثير من وقائع التشهير بالنشطاء السياسيين والحقوقيين التي ركزت على الممارسات الشخصية وارتباطاتها ودلالاتها الجنسية قبل وبعد ثورة الـ 25 من يناير 2011 (من قبل نظام مبارك وأنصاره أو ما تلاه من أنظمة سياسية وأنصارها) اعتمدت بشكل كبير على الصور والفيديوهات الشخصية للنشطاء كسلاح تم استخدامه وبضراوة ضدهم.

وفقاً للناشط السياسي شادي العدل\* فإن تلك الوسيلة تم استخدامها ضده أكثر من مرة قبل وبعد الخامس والعشرين من يناير 2011 حيث كان يتم استخدام صور من صفحته الخاصة على الفيس بوك سواء تلك التي تم التقاطها في حفلات أو جلسات مع أصدقاء له للزعم على حد قوله بأنه كان يحضر حفلات للمجون والدعارة وما إلى ذلك.

بعد قيام الثورة استخدم الإعلامي المصري توفيق عكاشة المذيع التلفزيوني ورئيس قناة الفراعين الفضائية نفس الصور في حلقات تلفزيونية تحدث فيها عما أسماه "الشباب المأجور من أمريكا لعمل ثورة" وكيف أنهم وفقاً لما قاله في برنامجه "ملاحدة يدعون للفجور والرذيلة".

شادي العدل قال أن الصور التي استخدمها توفيق عكاشة كان قد تم التقاطها من قبل 2011 في مؤتمر لإتحاد الشباب الليبراليين العرب في لبنان حيث كان شادي وقتها منسق الإتحاد حيث كان المشاركين وفقاً لشادي يرقصون ويمزحون سويماً في مكان عام ولكن تم استخدام الصورة في سياق تم الزعم بأنه كان حفلة للدعارة.

- أما إنجي حمدي\* الناشطة السياسية وعضو حركة 6 ابريل لم يتم فقط استخدام صور شخصية في سياق مختلف عن السياق الأصلي وإنما تم تحريف السياق بشكل تام. حدث ذلك في عام 2009 قبل ظهور ذلك الكم من الفضائيات وبينما كانت وسائل الإجتماعي في بداية عهد قوتها وانتشارها حيث قامت حركة 6 ابريل بعقد مؤتمر باسم "مؤتمر القلة المندسة" ليكون موازياً لمؤتمر الحزب الوطني وقتها، الأمر الذي وفقاً لإنجي جعل قيادات الحزب ترتبك وتحاول التشهير بأعضاء الحركة وبحياتهم الشخصية. محاولات التشهير بإنجي أسفرت عن استخدام صورة شخصية لها ولأخيها وهو يحملها فوق أكتافه من قبل من وصفتهم بإنجي باعتبارهم "أعضاء اللجنة الإلكترونية للحزب الوطني" ودللت على ذلك بأنهم كانوا يقومون بإرسال رسائل تهديد للحركة من قبل تلك الواقعة. المهم أنه تم استخدام الصورة ووضعها على الإنترنت مصحوبة بتشهير وإهانات وسب وقذف وكلام عن كونها وفقاً لروايتها "من عاهرات 6 ابريل".

وقد تم استخدام نفس الصورة بعد الثورة من قبل "توفيق عكاشة" الذي قارنها بصورة لها أمام الخيام بميدان التحرير متسائلاً "إذا كانوا بيعملوا كده امال في الخيام بيعملوا ايه؟! مثلاً استخدم صورة لها من إحدى حفلات زفاف أصدقاء لها في حلقة تلفزيونية لـ "توفيق عكاشة" حيث تم الزعم بأن هذه الصورة لإنجي في ليلة حمراء على حد روايتها.

- الصور الشخصية كانت أيضاً بطلاً رئيسياً في محاولات التشهير بـ "باسم سمير"\* والذي كان يتعرض لمضايقات أمنية منذ يوليو 2009 استمرت حتى بعد قيام الثورة. باسم تعرض لمضايقات مرتبطة بعمله في تلك الفترة في المعهد المصري الديمقراطي، ومثلما تعرض لمضايقات ارتبطت بكونه عضواً في هذه الفترة أيضاً في حزب الغد. معظم تلك المضايقات كانت متمحورة حول حياته الشخصية ومحاولة التشهير بها بشكل يساهم في تشويه صورته اجتماعياً.

في 2011 تم تجميع صور شخصية لباسم سمير من حسابه الشخصي على الفيس بوك من قبل قناة الفراعين في فيلم يزعم بأنه يعرض فضائح منظمات المجتمع المدني التي تدعم حركة 6 ابريل. وفقاً لباسم سمير فإن التعليقات التي صاحبت الصور حاولت اظهاره بأنه "هلاس وبتاع بنات"، وفقاً لباسم فإن الهدف من تلك المحاولات هي إظهاره أمام المجتمع باعتباره شخص ليس جديراً بثقة الناس به لسوء أخلاقه وسمعته.

- محتوى الصور غالباً ما كان صور له في رحلات عمل أو في حفلات زفاف أصدقاء له، والمثير للإنتباه أنه في معظم الوقائع التي تم فيها استخدام صور النشطاء الشخصية للتشهير بهم، يتم اللجوء لصور تم التقاطها في مناسبات عائلية أو على صعيد أصدقاء، و يتم تحريف السياق ليتماشى مع ادعاءات التشهير.

- لم يكن استخدام الصور الشخصية للتشهير قاصراً على النظام السياسي أو عناصره أو أعوانه بل امتد ليشمل وفقاً لما أشار إليه باسم سمير أشخاص مدعومين أو مدفوعين من قبل النظام. على أنه في كثير من الأحيان يصعب حتى تحديد المسئول عن تلك الإنتهاكات.



- صعوبة تحديد من يقف وراء انتهاكات مماثلة تبرز مثلاً في وقائع التشهير بالناشط "كريم عامر" \* والذي يصب اهتمامه على حرية المعتقد بشكل أساسي. فهو على حد تعبيره لا ينتمي لأي مجموعة سياسية أو حزب بعينه ولكن نظراً لأنه كان من المدافعين عن ثورة يناير حاول من أسماهم بالبعض استغلال علاقته بالمدونة والناشطة الشابة "علياء المهدي" على حد تعبيره واستغلال الصور اللتي كانا يقومان بنشرها على حساباتهم الشخصية على الفيس بوك للتأثير على الرأي العام "ومحاولة تصدير صورة للمجتمع المحافظ عن ما يمكن تسميتهم بالنشطاء السياسيين المؤيدين للثورة بأنهم يتبنون خطأ أخلاقياً لا يرضى عنه المجتمع ، لجأ البعض منهم الى استغلال فيديو الازهر بارك (فيديو تم تصويره لواقعة القبض عليهما في حديقة الأزهر وفقاً لروايته) حين تم القبض علينا بتعنت شديد لمجرد أنني كنت ممسكاً بيدها إلى جانب صور خاصة لنا على موقع فيس بوك وبالطبع كان واضحاً جداً الهدف من نشر مثل هذه الصور وهذا الفيديو وهي مواد لم تكن تكلف خاطرنا وضع احتياطات تمنع وصول غير الاصدقاء اليها ، فكانت متاحة للجميع لادراكنا أننا لا نعمل شيئاً نخجل منه حتى نخفيه ، لكن المؤسف في الامر هو انه عندما تم نشر هذه الصور من قبل بعض المؤيدين للمؤسسة العسكرية وبعض مؤيدي الرئيس السابق نسبونا الى احد الحركات السياسية المؤيدة للثورة في محاولة لتشويهها شعبياً وهي حركة 6 ابريل التي لم يسبق لى ان اكتسبت عضويتها رغم ادعائهم اننى كنت عضواً فيها".

## 2 - التشهير عن طريق الصاق صفات/ روايات بعينها بالأشخاص ونشرها

تم اطلاق العديد من الروايات عن نشطاء تتحدث عن حياتهم الشخصية أو ممارساتهم أو ميولهم الجنسية سواء كانت ملفقة أو حقيقية ففي الغالب تنتشر تلك الرواية بسرعة فائقة ومع انتشارها تتغير أوجه الرواية وتفاصيلها بالشكل الذي يناسب خيال كل متلقي وفي معظم الأحيان تكون النتيجة فعالة في تأثيرها السلبي على خصوصية وأمن النشطاء وأحياناً ذويهم أيضاً.

- الجدير بالذكر أن الروايات والمزاعم التي يتم نشرها عن النشطاء الرجال تختلف من ناحية عن تلك التي يتم نشرها عن ناشطات وحقوقيات وإن كانت من ناحية أخرى تتشابه فيما بينها، فالمثلية الجنسية على سبيل المثال كانت حجر الأساس في كثير من الروايات التي استخدمت خلال السنوات الماضية للتشهير بعدد من الناشطين السياسيين الرجال على أن الأمر لا يكون متروكاً هكذا وإنما غالباً ما يصاحب إطلاق صفة المثلية الجنسية على ناشط ما تفاصيل كثيرة تلعب على المقومات المرتبطة بمفاهيم الرجولية وتساهم في إظهاره بشكل الرجل منعدم الرجولة والغير جدير باحترام المجتمع له. أما فيما يتعلق بالناشطات ف "سوء السمعة" وما يرتبط بها هي الصفة الأكثر قدرة في حال تلفيقها حتى الآن على النيل من مساحاتهن في المجال العام وإقصائهن منه في وقائع كثيرة.

- حدث ذلك مع ناشط سياسي رفض ذكر اسمه في 2010 "بسبب طبيعة نشاطه السياسي وتضامنه مع الكثير من القضايا سواء كانت تتعلق بالعمال او المعتقلين قبل قيام ثورة يناير، حيث بالإضافة إلى الإعتقال والتعذيب الذين تعرض لهما تم التشهير به عن طريق اطلاق العديد من المزاعم عن كونه مثلي جنسياً بل ومصاب باللايدز لمضاعفة الوصمة الإجتماعية التي حتماً عانى منها خاصة حين قامت احدي الجرائد بنشر هذه المزاعم مع اسمه، معلوماته الشخصية وصورته، بل وتم استخدام ذلك كمبرر لإذلاله وإهانته والإعتداء عليه جنسياً في قسم الشرطة.

- المدون "وائل عباس\*" ذكر أنه تعرض لمحاولات تشهير مماثلة نتيجة لنشاطه السياسي ضد نظام مبارك منذ عام 2004 ففي عام 2006 تقريباً كانت هناك حملات على الإنترنت من أشخاص مجهولين تزعم بأنه مثلي جنسياً له فضائح وقضايا بل وأنه وفقاً لكلماتهم "خول وشاذ" وأن هناك أمين شرطة اعتدى عليه جنسياً في صغره، وفقاً لوائل فإن النظام كان هو المستفيد من تلك الحملات التي كانت تتكرر على فترات وتصاحبها مزاعم بأنه عميل للغرب أو أنه تحول للمسيحية.

- من أبرز الملاحظات التي ظهرت من تحليل اللاءات مع النشطاء أن المزاعم الطائفية والالتهام بالتحول للمسيحية جاءت جنباً إلى جنب الجنسانية في وقائع التشهير بالنشطاء والناشطات غالباً ما كان تأثيره مضاعف في إثارة الحماسة المجتمعية ضد هؤلاء الأفراد.

في 2011 استضاف الإعلامي عمرو أديب السياسي عمرو حمزاوي مؤسس حزب " مصر الحرية" وسأله عن موقفه من الزواج المدني وفكرة أن يتزوج المسيحي من مسلمة، وقتها أجاب حمزاوي قائلاً أنه في حال كان الزواج المدني قانونياً سوف يكون الموضوع متروك للناس طالما أنهم أفراد بالغين وراشدين. وفقاً لباسم سمير فإن تلك الحلقة تسببت في نشر تدوينات من قبل بعض الأشخاص يروجون فيها لعلاقة بين باسم "مسيحي" وبين ناشطة أخرى مسلمة وبأن عمرو حمزاوي هو المفتي الخاص بهما. باسم قال أن هذه كانت محاولة أخرى للنيل منه بسبب نشاطه السياسي. تلك الشائعات زادت من حدة نبرة الخطاب العدائي التشهيري تجاه باسم سمير.

### 3 - التشهير عن طريق فعل أو قول مباشر

المقصود بذلك النوع من التشهير هو قيام عناصر الأمن/ الشرطة/ الدولة بإطلاق صفات بعينها عن النشطاء أو الناشطات للتشهير بهم/ هن أو تشويه سمعتهم/ سمعتهن.

تحت هذه الفئة تبرز واقعة تعرضت لها "انجي حمدي" يوم 6 ابريل 2010 حين تم القبض عليها مع عدد من النشطاء السياسيين، حيث كانوا بعربة الترحيلات وكانوا يقومون بغناء أغاني ذات طابع سياسي معارض، فوفقاً لروايتها تعاطف الناس في الشوارع معهم ثم فجأة أخذوا يقومون بحركات ذات دلالات جنسية، فاندحشت انجي واكتشفت أن الضابط وأمين الشرطة كانوا يقولون لقائدي السيارات "دول مقفوشين في شقة". انجي ورفيقاتها قمن على الفور بالكتابة بأقلام الكحل على ورقة بيضاء أنهن ناشطات سياسيات ضد التوريث فعادت الناس للتضامن معهن حتى اكتشف الضابط فأوقف السيارة ونزل منها، أخذ الورقة وقام بضرب انجي ومن كان معها وأخذ حقائبهن وكل أشيائهن حتى بطاقات الهوية.

### 2 - انتهاكات مباشرة من ممثلي الدولة:

تشمل تلك الفئة من الانتهاكات ممارسات من ممثلي الدولة وفي الأغلب جهازي الشرطة وأمن الدولة تجاه الناشطين والناشطات السياسيين والتي تعد انتهاكات مرتبطة بالجنسانية والنوع الاجتماعي بشكل أساسي سواء كان عن طريق التهديد أو تلفيق تهم في هذا النطاق أو أي من الانتهاكات المشابهة علماً أن واقعة الإنتهاك الواحدة قد تشمل أكثر من شكل مع ضرورة الأخذ في الاعتبار أنه تم اعتبار من قاموا بالإنتهاك ممثلين للدولة بناء على روايات الناشطين والناشطات بشكل أساسي خاصة لأنه في كثير من تلك الإنتهاك خاصة التي تتم عن طريق التليفون مثلاً غالباً ما يصعب إثبات هوية أو رتبة القائم بالإنتهاك.

#### أ - التهديد:

- المدون وائل عباس تعرض لإنتهاكات مماثلة ولكن كان معظمها تهديدات مباشرة وغير مباشرة، فمثلاً أثناء عمله على قضية عماد الكبير جاءته مكالمة تليفونية قام بتسجيلها حيث لم يظهر الرقم على الشاشة، المكالمة كانت مليئة بالسباب والتهديدات من نوعية " انت ماتجوزتش ليه لحد دلوقتي، لسة بتضرب عشرات، جمال مبارك ده سيدك، حنغتصبك زي عماد الكبير ونحطلك العصايا يا فاشل"، مدة المكالمة كانت 45 دقيقة تقريباً.

إلى جانب تلك المكالمة كانت تأتيه مكالمات أخرى بعضها من أرقام ظاهرة على الشاشة وبعضها من أرقام مخفية بتهديدات من نوعية " احنا مصوريلنك فيديوهات مع بنات وأفلام مفبركة مع ولاد".

- شادي العدل يذكر أيضاً أنه بعد القبض عليه بعد شهر من 6 ابريل 2008 حيث كان من المفترض أن يطلق سراحه ولكن تم اقتياده هو وأخرون إلى أمن الدولة وكان هناك كلام من قبل الضابط عن أنهم يعرفون كل شيء عنه "عارفين أبوك بيشتغل فين وأمك ست طيبة، عارفين ان عندك علاقات بس خد بالك فلانة دي مش كويسة وكان ممكن نقفشكم مع بعض" الكلام كان بنبرة تهديدية.

- تلك النوعية من التهديدات لم تكن يوماً عشوائية على الإطلاق وإنما كان دائماً هناك مغزى من وراءها، والذي يؤكد تلك الإقتراضية ما ذكرته انجي حمدي عن مكالمات التهديد التي كانت تأتيها من أمن الدولة والتي قيل في إحداها بالنص " مش حنعمل منكم أبطال، مش حنقبض عليكم سياسة بس ممكن نقبض عليكم أداوب ونخلي الناس تمشي تنف عليكم".

#### ب - تلفيق تهم غرضها تشويه السمعة:

- في هذا الصدد تبرز واقعة هامة للغاية حدثت مع الصحفي وقتها بجريدة الأحرار سليم عزوز يوم 11 ديسمبر 2000 رداً على هجومه وقتها على يوسف والي وحبيب العادلي حيث تم تدبير كمين له أمام مسجد أبو العزائم بالمقطم حيث ذهب هناك بناء على اتصال من شخص ادعى أن لديه معلومات ضد حبيب العادلي وزير الداخلية بذلك الوقت.

أثناء الإنتظار فوجيء سليم بأشخاص ملثمون يسبونهم، يضربونه بأسلحة بيضاء تسببت له في جروح ويقومون بتكسير سيارته، على غير العادة وصلت سيارة الإسعاف في لا وقت تقريباً وأصرت على اصطحابه لقسم الشرطة بدلاً من المستشفى رغم رفضه.

في قسم الشرطة ظل منتظراً ساعتين قبل أن تصل امرأة يعرفها لأنها تعمل بنفس المجال وفجأة أخذ الضابط يستمع إلى أقوالها رغم أن سليم هو الشخص المصاب. لفترة لم يكن سليم عزوز قادراً على تحليل الموقف قبل أن يستمع إلى المرأة تزعم أنها متزوجة عرفياً من سليم وأنه أحضر بلطجية لضربها. استمر سليم في القسم لساعات دون أن يدري ماذا يحدث قبل أن يفاجأ ب 50 صحفياً من صحفيي الحوادث موجودين في القسم ففهم أن هناك مخطط ما.

عندما فشل زعم الزواج العرفي قامت المرأة وفقاً لرواية سليم بتغيير أقوالها لتقول " احنا مش متجوزين، احنا كنا هناك بنمارس الفاحشة" فكان رد سليم وقتها " لدي مكتب على بعد خطوتين من مكنتي الرئيسي ولا يوجد أحد به لماذا لم أذهب إلى هناك إذا أردت ممارسة الفاحشة؟ ". تم توجيه إتهام لسليم بممارسة أعمال منافية للأداب وقام سليم بتفنيد الإتهام بحكم أن الواقعة بلا شهود وأن الشاهدة الوحيدة أنكرت أقوالها حيث قامت المرأة بنفي أقوالها في النيابة.

- الناشط كريم عامر تعرض لشكل آخر من أشكال تليفيق التهم حينما أصر أمن إحدى الحقائق العامة بإلقاء القبض عليه هو وصديقه لأنه كان يضع كتفه عليها وكان هناك محاولات لتحرير محضر ضدهما.

### ج - تعذيب أو إنتهاك جنسي:

حدث ذلك مع نفس الناشط السياسي الذي روجت الشرطة لمزاعم أنه مثلي جنسياً حيث تعرض للتعذيب في 2010 وتم استخدام مزاعم كونه مثلياً جنسياً لانتهاكه وممارسة اساءات جنسية وتعذيب من قبل العساكر والمساجين على حد قوله في نوع من أنواع هتك العرض ولكنه لم يستطع اثبات ما حدث لأنه قانونياً لم يتم اغتصابه".

ووفقاً لروايته تم رفض طلبه باجراء كشف فيروس نقص المناعة المكتسبة لتفنيد ما اعتبره تهم في حق سمعته.

### 3 - انتهاكات من قبل مواطنين غير ممثلين للدولة:

وتشمل تلك الفئة الإنتهاكات والمضايقات التي يكون الطرف الذي يمارس فعل الإنتهاك فيها من المواطنين والمدنيين وغير ممثل لأي من أجهزة الدولة أثناء قيامه بفعل الإنتهاك، وبالرغم من ذلك يصعب تحديد ما إذا كان يتضمن ذلك غياب علاقة مصلحة متبادلة بين هذا/ هذه المواطن/ المواطنة وبين أجهزة الدولة لها مصلحة في انتهاك الناشط/ الناشطة السياسي/ السياسية أم لا حيث أنه في معظم وقائع الإنتهاك لم يستطع النشطاء تحديد ما إذا كان المواطنون الذين ضايقوهم أو مارسوا انتهاكات ضدهم مرتبطة بتصورات عن جنسائيتهم أو نوعهم الإجتماعي كانوا مستخدمون من قبل الدولة لممارسة تلك الأفعال أم لا.

### أ - اعتداءات لفظية أو بدنية:

في يونيو 2011 كان الناشط الحقوقي "عمرو غربية\*" احد المتظاهرين وبينما كان يحاول مساعدة صديق له في الهروب من الضرب وجد الناس تتدافع نحوه، تجذبه وتقوم باختطافه.

ما حدث مع "عمرو" كان من الممكن أن يحدث مع أي سياسي آخر ولكن الذي ساهم في تفاقم العنف تعليقات من قاموا باختطافه على شعره الطويل وأنهم رأوه من قبل في صور مع أشخاص في حفلة ما أو في مكان ما إلى جانب تعليقات أكثر عن علاقته بالجاسوسية والمؤامرة.

العنف من قبل الاشخاص تجاه عمرو كان مزيجاً بين تصوراتهم عن مدى رجوليته بسبب "شعره الطويل" وبين أحكامهم الأخلاقية عليه بسبب صورته في حفلات تم الترويج لكونها حفلات سيئة السمعة إلى جانب تشكيكهم في وطنيته الأمر الذي أدى إلى اعتباره جاسوساً. أي تم استخدام تصورات عن الجنسانية والنوع الإجتماعي ليصدر المواطنون الذين مارسوا انتهاكات وعنف تجاهه حكماً عليه ويتصرفون بعنف تجاهه.

### ب - رفع دعاوى ومطاردات قضائية:

- كريم عامر روى أنه تعرض لكثير من الأمثلة خاصة بعد أن قامت صديقه في وقت من الأوقات بنشر صور عارية لها وفقاً لروايته على المدونة الخاصة بها حيث كانت تأتيهما الكثير من الإهانات والتهديدات وتم رفع عدد من القضايا والمحاضر ضدهما بسبب الصور حيث نظرت إحداهما أمام محكمة جناح النزاهة في مايو 2012 ولكن لم يكن لدى كريم أخبار عن تطورات القضية حتى تاريخه.

### الفصل الثاني

الإنتهاكات التي يتعرض لها المدافعين/ المدافعات عن حقوق وقضايا المرأة/ النوع الإجتماعي/ الجنسانية / مجموعات ال م.م.م.م. بسبب طبيعة عملهم/هن

- المقصود بها الإنتهاكات التي تعرض ويتعرض لها المدافعون/ المدافعات عن الناشطون والناشطات في قضايا وحقوق المرأة/ النوع الإجتماعي/ الجنسانية/ مجموعات ال م.م.م.م. بسبب طبيعة عملهم/ هن على تلك القضايا حيث يجتمع القمع مع الوصمة المجتمعية والأخلاقية لإنتاج مجموعة انتهاكات ومضايقات بل وملاحقات مباشرة وغير مباشرة يتعرض لها العاملون/ والعاملات على تلك القضايا في ظل ارتفاع خطورة الوضع سياسياً واجتماعياً في مصر.

### 1 - انتهاكات عامة:

تشمل تلك الفئة الإنتهاكات التي يصعب تحديد المسؤول عنها وما إذا كان ممثلاً أو غير ممثل لأجهزة الدولة، وفي الغالب تنصب تلك النوعية من الإنتهاكات على شتى محاولات التشهير بالحياة الشخصية للنشطاء العاملون/ والعاملات على القضايا السالف ذكرها ومحاولات تشويه السمعة.

### أ - التشهير/ محاولات تشهير السمعة:

يتعرض الناشطون والناشطات، العاملين والعاملات على قضايا المرأة، النوع الإجتماعي، الجنسانية ومجموعات ال م.م.م.م. لشكل اخر من الضغوط حيث يختلط الشخصي بالسياسي، المهني والعام بالشكل الذي يجعل الأمر بالغ التعقيد وشديد الخطورة في أحيان كثيرة، خاصة حين يتم استخدام الإعلام كوسيلة للتشهير كذلك إلى جانب استخدام قضايا الجنسانية والنوع الإجتماعي سواء على المستوى الشخصي أو مجال العمل على مستوى سياسي لضرب فصيل بعينه أو مجموعة حقوقية بعينها وفي هذا الصدد هناك الكثير من الأمثلة.

- من أبرز تلك الأمثلة ما ذكرته "د. ماجدة عدلي\*" المدافعة عن حقوق الإنسان/ المرأة حول ما حدث لها والعديد من الناشطات في عام 2005 وأثناء عملهن على حملة من أجل وضع قانون لتجريم العنف ضد المرأة في الأسرة، واستمرت الحملة وتعالق أصدائها ونتيجة لذلك ووفقاً لرواية د. ماجدة انطلقت حملة شعواء في الصحف بشكل عام وفي صحيفة الأسبوع بشكل خاص ضد القانون حيث كانت صحيفة الأسبوع الأكثر هجوماً على القانون، الهجوم كان على شخص د. ماجدة عدلي وعلى مركز النديم لعلاج ضحايا العنف والتعذيب بشكل عام بزعم أن هذا القانون غير مصري وهادم للأسرة حيث يحرض النساء على الرجال في المعاشرة الزوجية وبالتالي هو ضد الدين، حيث اعترضت الحملة على اعتبار المعاشرة الجبرية اغتصاباً زوجياً ورأت أن ذلك ضد الدين بل وأن القانون يريد أن يقوم الرجال بتنظيف الشوارع والمجاري حيث كان ينص مشروع القانون على جزئية لها علاقة بالخدمة العامة. الحملة المضادة انتشرت أيضاً على الإنترنت وعلى أكثر من موقع في سياق آخر، وتم تغيير اسم المشروع في عدد من الصحف واعتباره مشروع ضد الإغتصاب الزوجي.

وفقاً ل د. ماجدة فإن الهجوم الأعم كان على الفكرة وعلى المنظمات النسوية بشكل عام مع محاولة لإظهارها هي وناشطات نسويات أخريات باعتبارهن نساء سيئات السمعة لديهن أجندة غريبة لهدم مؤسسة الأسرة.

- الشائعات كانت خصماً رئيسياً لعمل للناشطة ر. ع. والتي تعمل في مجال حقوق المرأة على قضايا مرتبطة بحماية النساء اللائي وصفتن بأنهن يضطرن للعمل في الجنس التجاري نتيجة لظروفهن الاقتصادية حيث تعمل على توفير حماية قانونية وصحية لهن. وفقاً لروايتها كانت تطلق شائعات تصب في فكرة أنها كانت راقصة أو عاملة في بيوت "للدعارة" ولذلك تساعد هؤلاء النساء.

تلك الشائعات تسببت في رفض جمعيات تعمل على العنف ضد المرأة للعمل مع تلك الناشطة وفقاً لما ذكرته تلك الناشطة في اللقاء ثم تسببت في يونيو 2012 في وقف المشروع الخاص بالنساء العاملات بالجنس التجاري بعد أن أصبح الوضع خطيراً سياسياً واجتماعياً.

## 2 - انتهاكات من ممثلي الدولة:

تشمل تلك الفئة من الانتهاكات ممارسات من ممثلي الدولة وفي الأغلب جهازي الشرطة وأمن الدولة تجاه الناشطين والناشطات اللذين يعملون/ يعملن على قضايا المرأة أو الجنسانية أو النوع الاجتماعي أو مجموعات ال م.م.م.م. بسبب طبيعة عملهم/ هن حيث تزيد الانتهاكات كلما كان العمل الحقوقي الذي يقومون/ يقمن به حساس أو مثير للجدل بل والغضب المجتمعي أحياناً مثلما تزيد الانتهاكات عندما يكون من يعمل على تلك القضايا جزء منها أي أن تعمل امرأة على قضايا المرأة أو الجنسانية أو غير ذلك من التابوهات الاجتماعية.

- في حالة النشطاء والناشطات العاملون والعاملات على قضايا الجنسانية والنوع الاجتماعي وأيضاً حقوق مجموعات ال م.م.م.م. غالباً لا تكون الملاحقات أو التهديد من قبل رجال الأمن والشرطة هي الأشكال الوحيدة لإنتهاك حقوق هؤلاء النشطاء أو بشكل آخر ليس بهذا الوضوح فغالباً ما تختلط الأوراق ببعضها البعض خاصة وأن هذا الشكل من أشكال العمل الحقوقي غالباً ما يكون غير معلناً وبالتالي يتم البحث عن طرق مختلفة ومتنوعة لإنتهاك النشطاء قدر استطاعتهم بل وإذلالهم إن استطاعوا والتركيز على الوصمة المجتمعية التي يتعرض لها هؤلاء النشطاء بسبب طبيعة عملهم وهو ما يترتب عليه في معظم الأحوال صعوبة الفصل بين أنواع الانتهاكات المختلفة من قبل ممثلي الدولة ولكن يمكننا تقسيمها بشكل مبثني إلى الآتي:

### أ - إساءات لفظية أو بدنية/ تهديدات:

- فمثلاً نجد أن. والذي يوثق ويدافع عن قضايا المثليين والمثليات جنسياً قد تعرض في 2007 لإساءات ومضايقات من رجال الشرطة عندما ذهب إلى القسم بعد أن علم بأنه قد تم القبض بشكل عشوائي على مثليين رجال كانوا على علاقة بشاب مثلي وجد مقتولاً.

أ. ن. وجهت له إهانات وسخرية من قبل رجال الشرطة الذين كانوا يتولون التحقيق في القضية حيث سمع عبارات من نوعية " اه انت تبع الخولات, انت تعرفهم يبقى انت تبعهم, انت عجلة؟". ومن ثم عندما تبين لرجال الشرطة بأنه يريد فضح الانتهاكات التي مارسوها في حق المقبوض عليهم فقاموا بتهديده بأنهم سوف يقومون بتوريطه في القضية إذا تحدث عما رآه في القسم فلجأ إلى أن يكون حاداً وعصبياً ليتوهموا أنه على حد قوله "مسنود" ..

- في نفس السياق تعرضت الناشطة ر. ع. لمزيج من مكالمات تهديد من رجال شرطة وأشكال من التحرش الجنسي حيث كانت تأتيها مكالمات في منتصف الليل للتهديد والسب والتحرش الجنسي مثل "أنا عايز أعمل ماعرفش إيه، انتي مش فاضية؟ ماعندكيش حد؟ طب انتي نائمة دلوقتي؟ لمي الشراميط بتوعك، مش انتي القوادة، بتلقطهم وبتدورهم؟".

مما سبق يتضح أن الرؤية لعمل الحقوقي الذي تقوم به أنه خارج السياق "المجتمعي او الأخلاقي" مع التركيز على هويتها كأمرأة .

- من أهم وقائع الملاحقات أو المضايقات الأمنية من قبل الدولة للمدافعين والمدافعات عن قضايا المرأة وغيرها من القضايا المثيرة للجدل السياسي والاجتماعي ما حدث مع د. ماجدة عدلي عام 2000 ونتيجة لمشاركتها في مؤتمر "بيكين +" والذي عقد في بيروت، وقتها هاجمت د. ماجدة الوزيرة المصرية أمينة الجندي التي وفقاً لروايتها حاولت تقديم صورة زائفة عن وضع النساء في مصر. د. ماجدة قالت نصاً "أنا حمارة عشان تصورت ان الحكومات العربية عندها رغبة حقيقية وجادة في فتح حوار عن قضايا النساء مش انها تقدم صور مش حقيقية وعشان أصلح غلطتي أنا بانسحب من المؤتمر على الأقل عشان مابقاش حمارة قدام نفسي" وبالفعل انسحبت د. ماجدة من المؤتمر وبعد عودتها إلى مصر تم توقيفها من قبل أمن الدولة لمدة ساعتين في المطار حيث تم سؤالها عن الجلسة الختامية للمؤتمر وعن البيان الختامي بل وقاموا بتفتيش حقائبها كعقاب لها على نقد الوزيرة في المؤتمر".

الوضع يزداد سوء حينما تكون ظروف العمل نفسها غير مستقرة أو لا توفر أمان بالقدر الكافي وبالتالي التهديدات المحتملة تكون أقوى. فمثلاً م. أ. والذي يعمل في مجال التوعية الصحية بمخاطر متلازمة العوز المناعي المكتسبة في أوساط الرجال الذين يمارسون الجنس مع رجال اعرب في المقابلة عن أنه يشعر بالتهديد نظراً لأنه لا يعمل بعقد رسمي رغم أن عمله يتبع وزارة الصحة وبالتالي هذا يعرضه للخطر في حالة الإحتكاك بالأمن خاصة وأنه وفقاً لروايته لا يوجد أي ورق يثبت ماهية عمله. م. أ. يشعر بالتهديد أيضاً لأنه في بداية الألفية الثالثة تم القبض عليه بسبب فخ رتبته له الشرطة بعدما تعرف على أحد الأشخاص على الانترنت حيث تم توجيه 7 تهم له منها: (فعل فاضح في الطريق العام، شروع في فجور و ازدراء اديان). وقتها تم حبسه احتياطياً لمدة 45 يوم وخرج بكفالة في ذلك الوقت حيث كان يبلغ من العمر تقريبا 17 سنة. وفقاً له فإن هذه الحادثة منذ أن أغلق ملفها لم تثر مشاكل له حتى الان ولكنه يخشى أن يعاد فتحها في وجهه بسبب طبيعة عمله.

- كذلك في إطار الملاحقات القانونية والمضايقات تعرض الناشط "سلام طارق\*" والذي يعمل على قضايا النساء في عام 2009 وأثناء عقده لندوة عن حقوق المرأة بمركز شباب امبابه لمضايقات عندما دخل بعض أفراد الشرطة المركز ليعرفوا ماذا يحدث وعندما علموا أن هناك ندوة عن حقوق النساء تحدث إليه أحدهم بلهجة متعالية قائلاً: "وانت مالك ومال النسوان؟!".

- الإستشارية النفسية وأخصائية علاج الإدمان والمعنية بقضايا النساء "ألفت علام\*" تعرضت بدورها لعدد من المواقف منذ أن بدأت العمل على ما أسمته بقضايا شائكة في 2002، وقتها فكرت في إجراء برنامج تليفزيوني يركز على الإدمان والنساء إلى جانب العنف الذي تتعرض له النساء اللاتي يعملن بالجنس التجاري ومدمنات في الوقت نفسه للمخدرات، كان من المفترض أن يذاع البرنامج على التليفزيون المصري وكانت النتيجة أن تدخل الأمن بشكل مباشر وجعل المسؤولين يقوموا بوقف البرنامج وإيقاف المذيعة التي تركت مصر ولم تعد لمواصلة عملها إلا بعد الثورة وفقاً لرواية "ألفت علام"، أيضاً تم رفع قضية ضدها بتهم كثيرة مثل ازدراء أديان، المساعدة في التحريض على الفسق بل واتهمت بالإساءة لسمعة مصر وبناتها ثم حفظت القضية لأن الشيء الوحيد الذي أنقذها وقتها هو أنها قالت في التحقيقات أن عملها كمعالجة نفسية يقتضي أن تتعامل مع تلك الفئات.

وتذكر "ألفت علام" أنه أثناء التحقيقات تم توجيه حدي لها " انتي ماعدكيش بنات؟" وإشارات توحى بأنها امرأة سيئة السمعة تريد أن تتاجر بالقضية".

وفي عام 2003 كانت تخطط لمنزل للمدمنات وعندما تم افتتاحه كان رجال الأمن يترددون بشكل منتظم على المنزل لتفقدته إلى جانب مراقبته أيضاً لمعرفة من هن الفتيات اللاتي يترددن عليه أثناء ذهابهن لحضور اجتماعات المدمنات وما علاقة ذلك البيت بال "دعارة"، بيت ألفت علام" أيضاً كان مراقب بشكل مستمر خاصة بسبب خلفيتها السياسية ومشاركتها في احتجاجات مختلفة. وفي 2010 كانت " ألفت علام" بصدد السفر لغزة وكان لابد وأن تذهب إلى أمن الدولة للحصول على موافقة وعلمت وقتها أن لديهم ملف كامل عنها وعن عملها.

أما الناشطة خ. أ. فتعرضت لعدد من الانتهاكات بسبب عملها على تلك القضايا من قبل أجهزة الدولة المختلفة، وتنوعت الانتهاكات بين مكالمات في منتصف الليل ومكالمات دورية، كان ذلك بين عامي 2006-2005. في المكالمات الليلية كانت تفاجأ بالمتصل يسألها عن أشياء ولكنه يخبرها أيضاً عن تفاصيل ومعلومات شخصية جداً ومرتبطة بالمكان الذي كانت متواجدة فيه وقت الإتصال.

إلى جانب المكالمات كانت هناك أيضاً زيارات من رجال الأمن بأعداد كبيرة في المكتب الذي كانت تعمل فيه ز العديد من الإستجابات وتفتيش المكتب وأجهزة الكمبيوتر وحتى حقبيتها الشخصية.

هذا بالإضافة الى استدعاءات أمن الدولة فعلى سبيل المثال في عام 2009 تم استدعاءها على مدار 5 أيام متواصلة، في الليلة الأولى مكثت هناك حتى الصباح أما باقي الأيام فكانت تظل هناك من 8 صباحاً حتى الواحدة صباحاً حيث كان يستمر التحقيق لمدة 6 ساعات متواصلة على الأقل.

### 3 - انتهاكات من مواطنين غير ممثلين للدولة:

تشمل تلك الفئة من الانتهاكات ممارسات من مواطنين غير ممثلين الدولة على الأقل أثناء قيامهم بفعل الانتهاك تجاه الناشطين والناشطات اللذين يعملون/ يعملن على قضايا المرأة أو الجنسانية أو النوع الاجتماعي أو مجموعات ال م.م.م. بسبب طبيعة عملهم/ هن علماء بأن الهدف وراء تلك الانتهاكات غالباً ما يكون محاولة فرض عقاب مجتمعي، أبوي، وفي هيئة أخلاقية على ناشط أو ناشطة يحاولون العمل على قضايا لا يريد المجتمع طرحها للنقاش وتساعد في ذلك الدولة بكثير من الطرق.

يمكن تقسيم تلك الانتهاكات إلى:

#### أ - إعتداءات بدنية أو لفظية:

الناشطة ر. ع. والتي تعمل على حماية النساء اللائي يعملن بالجنس التجاري قالت أن بعض هؤلاء النساء يتطوعن للعمل مع الجمعية التي تعمل بها من أجل توعية نساء أخريات وأن نفس النساء تعرضن لإعتداءات أكثر من مرة ففي إحدى المرات مثلاً تم ضرب اثنتين منهن من قبل مواطنين مجهولين/ غير معروفين لهم بل وتم نزع ملابسهن وتسليمهن للشرطة.

ليست هذه واقعة الانتهاك الوحيدة التي تحدث في حق هؤلاء النساء أو تلك الجمعية أو حتى تلك الناشطة من قبل مواطنين غير ممثلين للدولة وبسبب عملهن على قضية حساسة مجتمعياً كذلك القضية. في 2011 على سبيل المثال وعندما كان للجمعية مقر في وسط المدينة صعدت امرأة إلى مكتب الجمعية تسأل عن مساعدة وفجأة خرجت في البناية تصرخ وتطرق أبواب كل الجيران وهي تقول "دول ببشتغلوا في الدعارة"، علماً بأن الجمعية في ذلك المقر كانت تقوم بمحو أمية الفتيات وتعليمهم مهارات الطهي، فوجئ العاملات بالجمعية بما لإ يقل عن 1000 بلطجي كادوا أن يحطموا باب الشقة بينما كانت البنات في الداخل وبصعوبة تم النجاح في إخراج البنات واحدة بعد الأخرى بسلام.

- س.ص. تعرضت هي الأخرى لعنف بدني ولفظي من مواطنين أثناء مشاركتها في مسيرة يوم المرأة العالمي 8 مارس 2011 حيث كان هناك الكثير من الرجال الراضون للمسيرة والذين تعرضوا لها ولغيرها من النساء والناشطات بكلام عن وجوب رجوع النساء للبيت وفي النهاية تم التحرش بها جنسياً.

- س.م. كان مشاركاً في ومتضامناً مع مسيرة يوم المرأة العالمي ونفس الرجال الراضون للمسيرة أخذوا يسبونونه لأنه كان حاملاً يافطات تحمل شعارات مساندة لحقوق النساء ويقولون له كلاماً من نوعية "وانت مالك عامل كده ليه، وصوتك ماله ناعم كده، مالك انت بالنسوان وحقوق النسوان"، ثم بدأوا يتحدثون إلى بعضهم البعض قائلين " ده شكله خول، باين عليه خول" وأحدهم قال له نصاً " إنت خول ولا ايه؟! "

خ. ا. قالت أنها لم تتعرض للضرب ولكن لجأ رجال الأمن إلى حيلة أخرى تناسب كونها امرأة، فمثلاً كان الضباط يتحدثون بشكل مهين زالفصاح عن معلومات شخصية عنها سوف يستخدمونها ضدها إذا لم تتعاون معهم، وكانوا يقولون لها أشياء مثل " يا بتاعة حقوق الإنسان" وبالطبع لم ينسوا أن يسبوا باعتبارها تدافع عن "الكفرة والخولات والشرايط".

ولكونها امرأة أيضاً تعمل على قضايا كذلك القضايا كان دوماً لديهم تصور أن تهديدها بالتعذيب بطرق غير مباشرة سوف يكون فعالاً فأثناء انتظارها في فترات التحقيقات كانوا يتركونها في الرواق الذي به عنابر المحتجزين لكي تسمع أصوات المعتقلين وهم يتم تعذيبهم لعلها تستجيب لتهديداتهم. وأخيراً لكونها ناشطة حقوقية كانوا يهددونها طوال الوقت بأنهم يستطيعون إثبات أنها " شرموطة" أو يتهمونها ب"إزدراء الأديان" ناهيك عن تهديدها بفضح تفاصيل خاصة جداً عن علاقاتها الشخصية.

وقد استمر ذلك طوال عام 2009.

#### ج - تهديدات عامة:

- تجدر الإشارة في هذا الجزء لنقطتين هامتين أولهما أنّ في كثير من الأحيان ونتيجة لحساسية المواضيع لا يلجأ النشطاء أو الناشطات للشرطة في حال تعرضهم لإنتهاكات من مواطنين نتيجة لطبيعة عملهم. وفي أغلب الأحيان لا يفعلون ذلك لعدم ثقتهم في السلطة التنفيذية والقضائية مثلاً قال أ. م. والذي طرح سبباً ثانياً لعدم إقدامه على خطوة كذلك وهو أنه اعتبر رسائل السب والقذف أو الإهانات التي يتعرض لها باعتبارها أعراض جانبية للقضايا التي يعمل عليها والتي تعتبر صادمة لكثير من الناس.

النقطة الثانية وهي أنه حتى ولو لم تحدث انتهاكات لا يمكننا التقليل من الخطر الذي يعيشه النشطاء والناشطات اللذين يعملون/ يعملن على تلك القضايا فهم/ هن مهددون ومهددات في أي لحظة من اللحظات أن يتم القبض عليهم/ هن أو يتم ملاحقتهم/ هن قضائياً.

العنف اللفظي تحول بعد ذلك إلى عنف بدني تعرض له من قبل هؤلاء الأشخاص الذين لم يقبلوا فكرة أن يشارك رجل في مسيرة لحقوق النساء فقررروا أن يعاقبوه بطريقتهم.

- وبما أن التحرش والعنف الجنسي لعبا دور البطولة في ساحة إقصاء النساء من المجال العام في الفترة الأخيرة فحتى الدفاع عنه أصبح يعرض الناشطات لإحتمالات عنف مختلفة.

حدث ذلك مع الطبيبة جين لوميل والمدافعة عن حقوق النساء وحقوق المرضى حين تعرضت صديقة لها للتحرش بمنطقة ما في مايو 2012 فقررت هي ومجموعة أخرى أن يذهبوا لتلك المنطقة ليكتبوا على الحائط أن هذه منطقة تحرش، وفجأة بدأ الضرب والدفع من قبل النساء في المنطقة إلى أن جاء شاب وضرب جين "بالشلوت" في ذراعها وتم ضربها على رأسها أيضاً، بل وظلت آثار الضرب على ذراعها لفترة طويلة. ولا تذكر جين أنها اتخذت اجراءاً يذكر في تلك الواقعة.

ب - تهديد:

- في الفترة الأخيرة ومن بعد الثورة لعب الإعلام الإجماعي دوراً هاماً في إعطاء مساحات للتواجد لقضايا بعينها كان مسكوتاً عنها وبالتالي للمدافعين والمدافعات عنها وإن كان هذا لا يعني أن تلك المساحات تكون آمنة أو بمعنى أدق، هذه المساحات لا تنفي فكرة أنه بمجرد أن يعلن ناشط ما عن آراء أو مواقف لا يرتضيها المجتمع على وجه الخصوص غالباً ما كان يلقي رد فعل فوري وحاد وأحياناً مؤذي للغاية. فمثلاً أ. م. الناشط النسوي كثيراً ما كانت تأتيه رسائل سب وقذف عبر وسائل الإعلام الإجماعي بسبب آرائه وغالباً ما كان يقال له في الرسائل كلام من نوعية "انت مش راجل، يا خول، يا ديوث، عايزين نشوف صورة أمك عريانة" و هي محاولة ليس فقط لإيذاء الناشط بل استخدام القضية التي يدافع عنها ضده باعتبارها شيء يحط من قدره ويقلل من مقدار رجوليته في المجتمع..

أ. ن. هو الآخر وصلت له رسائل تهديد فهو الى بجانب دفاعه عن قضايا ال م.م.م.م. هو أيضاً ناشط سياسي معارض وبالتالي هناك احتمالية وفقاً لروايته أن تكون رسائل التهديد من أفراد أمن الدولة ولكنهم يخفون هوياتهم حيث دائماً ما كانت تحمل رسائل التهديد عبارات من نوعية "انت معارض وكمان تبع الخولات؟ لو ماتلميتش حانفضحك، احنا عاملين نسخ من صفحتك والحاجات اللي انت كاتبها".

#### 4 - مضايقات في أماكن/ سياق العمل:

- نظراً للطبيعة الخاصة لتلك النوعية من القضايا فإن في كثير من الأحيان يتعرض العاملون والعاملات عليها لنوعية مختلفة من الانتهاكات تتخلص في مجموعة من المضايقات أو ممارسات تمييزية تتم ضدهم في سياقات وأماكن العمل المختلفة.

- يتعرض النشطاء والمهتمات بقضايا النوع الاجتماعي للعديد من الانتهاكات منذ وقت بعيد فعلى سبيل المثال د. أمال عبد الهادي المدافعة عن حقوق النساء والقضايا النسوية تذكر أنه في عام 1996 وأثناء عملها على قضية الختان وبالتحديد رصد موقف الأطباء من الختان كثيراً ما كانت تتعرض لمضايقات في سياقات العمل، ففي مرة قام رئيس قسم الجراحة بطب الأزهر بالتدخل أثناء قيامها بملا استمارة أحد المبحوثين ويقول لها " ايه اللي انتوا شغالين عليه ده، يعني هي الدنيا وقفت على الحاجات دي؟" فأجابته قائلة " ماتعرفتش على حضرتك" فحاول إرهابها بأن أخبرها أنه رئيس قسم الجراحة وأنه أيضاً إمام جامع كبير في الدقي، وعندما بدأت تجادله تراجع وتركها تواصل عملها.

إلا أن هذا لا يمنع أن المضايقات استمرت ففي نفس البحث ورداً على الجزء الذي يسأل فيه المبحوث ما إذا كان متزوجاً أم لا تذكر د. أمال أن طبيباً كتب في الخانة المتعلقة بوظيفة الزوجة التالي:

My Partner: Researcher/Slut/Whore

(أي بدلاً من أن يكتب وظيفة زوجته في الإستمارة كتب ما مفاده أن الباحثة التي تقوم بملاء الإستمارة امرأة سيئة السمعة وفقاً لوصفه لها)

لقد كانت الرسالة واضحة جداً بالنسبة ل د. أمال، فالمبحوث كان يعنيهها هي بكلمة "ساقطة" حيث لم يستطع أن يستوعب فكرة أن تقوم امرأة باستجوابه في بحث متعلق بالجنسانية عموماً وبالنساء خاصة بل وعن النساء أي أنها في نظره تخطت الخطوط الحمراء فأراد أن يوصل لها رسالة مفادها أنها بذلك امرأة سيئة السمعة. هذه كانت مجرد عينة من سلسلة مضايقات تعرضت لها د. أمال عبد الهادي ونسويات كثيرات أثناء عملهن على قضايا الختان في الثمانينيات والتسعينيات.

- س. ص. والتي تعمل في مجال الصحة الجنسية للمراهقين هي أيضاً تعرضت وتعرض لمواقف يومية كثيرة تشمل مضايقات بسبب طبيعة عملها على تلك القضايا.

المضايقات تتنوع ما بين عدم وجود حرية في الكلام عن المواضيع الخاصة بالتوعية والترية الجنسية مثل " الجنس الامن , الواقيات الذكرية " , أو أنه في بعض الأحيان ونظراً لأن عملها يجعلها تذهب إلى مدارس تابعة للدولة تقوم الاخصائية الإجتماعية في المدارس بحضور فصول التوعية رغم اعطائها معظم المواضيع التي سوف يتم الحديث عنها ولكنها تفضل الحضور كنوع من الرقابة على المعلومات التي يتم تقديمها للطلبة وأحياناً ما تتدخل وتمنع مناقشة مواضيع بعينها.

المضايقات قد تشمل أيضاً أن ينتقد المدرسون س. ص. وأن ينتقدوا المواضيع التي تناقشها مع الطلبة بزعم انها مواضيع "عيب وحرام". وبدأ اسم المشروع ب يتحول في المدارس التي تجولها س. ص. وبالتحديد في أوساط المدرسين من من "صحة المراهقين" إلى مشروع "الكلام في الجنس".

وفقاً ل س. ص. فهي ليست فقط امرأة تعمل في مجال التوعية بالصحة الجنسية للمراهقين بل وأيضاً امرأة غير محجبة الأمر الذي ينتج عنه حالة مستمرة من المضايقات وعدم الإحترام سواء من المدرسين أو الطلبة.

بعد الثورة ازداد الأمر سوءاً بالنسبة ل س. ص. وغيرها من النساء العاملات في هذا المجال حيث أصبح الرفض لما يقمن به سياسي واجتماعي في الوقت نفسه حيث أصبح أسهل شيء هو إتهامهن بأنهن من نساء سوزان مبارك.

كما أشرنا من قبل فإن المضايقات والإنتهاكات تزيد عندما يكون الطرف الذي يتم انتهاكه امرأة ويزداد الأمر سوءاً عندما تتصدى تلك المرأة لقضايا يتم التعامل معها مجتمعياً باعتبارها تابوه مغلق لا يجوز فتحه, وهذا ينطبق على ما حدث مع الناشطة الحقوقية والمحامية "داليا ف.\*" حينما ذهبت في مرة إلى قسم شرطة بعد ان وصلها خبر القبض على مجموعة من الشباب بسبب ميولهم الجنسية فتوجهت إلى هناك تقريباً في الثالثة صباحاً.

وقام ضابط الشرطة بالتعنت في التعامل معها مع محاولته التأكيد على أن المقبوض عليهم "شواذ" كان يقول لها "انتي نازلة في هذا الوقت عشان شوية شواذ " وعندما وجد أنها لن تتراجع حاول إخافتها ك "امرأة" توقع أنها سترجع عندما يقول ألقاظ من نوعية "دول خولات". مع اصرارها على رؤية المقبوض عليهم لمّح لأنه لن يدخل امرأة قفص الحبس مع "شواذ". ساعتان على الأقل قضتھا داليا في القسم ما بين تلميحات وتهديدات مستترة وانفعالات من قبل الضابط ولكنها نجحت في إثبات موقفها في النهاية.

لم تكن تلك هي الواقعة الوحيدة في سياق كهذا التي تتعرض لها داليا ففي واقعة أخرى مشابهة كان الضابط متحفظاً في الإدلاء بأي معلومة قبل أن يفصح لها في النهاية عن كون المقبوض عليه "شاذ" على حد تعبيره وأنه اضطر ليخبرها رغم رفضه في البداية قول ذلك لأنها "بنت ناس ومؤدبة".

- المضايقات قد تصل في حالات معينة إلى إطلاق تهم ومزاعم قد تسيء إلى الناشط أو الناشطة الحقوقي/ الحقوقي في سياق عملهم/ هن, فمثلاً بينما كان أ. م. الناشط الحقوقي متواجداً في إحدى المدارس للحديث عن تنظيم الأسرة وأيضاً الصحة الجنسية للمراهقين اتهمه أحد المدرسين بالترويج للفسق عندما كان يعرض الواقى الذكري وكان يشرح أهميته, وفي سياق آخر اتهمه مدرس آخر بالترويج للشذوذ لأنه كان يتحدث عن متلازمة العوز المناعي المكتسبة (بالإنجليزية: AIDS) (بالفرنسية: SIDA) هو مرض يصيب الجهاز المناعي البشري ويسببه فيروس نقص المناعة البشرية وتؤدي الإصابة بهذه الحالة المرضية إلى التقليل من فاعلية الجهاز المناعي للإنسان بشكل تدريجي ليترك المصابين به عرضة للإصابة بأنواع من العدوى الانتهازية والأورام) وكيف أنه ينتقل عن طريق الجنس غير الأمن سواء مع رجل أو امرأة.

- في إحدى المرات تعرضت د. أمال عبد الهادي في سياق عملها أيضاً على قضايا الختان لمضايقة حين حاول موظف بجامعة الأزهر منعها من التحدث مع طبيب أرادت أن تسأله عن مصادر بحثية لأنها غير محجبة وقال لها بالحرف " غطي شعرك" فقالت له بحدة وحسم "انت فاكرني حاغري تلاميذك هاتلي العميد أتكلم معاه" من ثم تحدثت مع الشخص الذي ذهبت للقاءه رغماً عن الموظف الذي أرادها أن ترتدي غطاء للرأس.



الوصمة المجتمعية في مواجهة المساندة

- المدافعون والمدافعات عن حقوق الإنسان سواء كانت حقوق سياسية أو حقوق (المرأة- الجنسانية- النوع الاجتماعي- م.م.م.م.) يتعرضوا لأشكال الانتهاكات والمضايقات سواء من ممثلين للدولة أو من مواطنين عاديين التي يتعرضون/ يتعرض لها تؤثر على الطريقة التي يرون بها تلك الدوائر والطريقة التي يتم رؤيتهم بها في دوائرهم الاجتماعية المختلفة.

و نظراً لأن معظم تلك الانتهاكات مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالجنسانية والنوع الاجتماعي والحقوق الجنسية والجسدية فإن آثار تلك الانتهاكات لا تنتهي بفعل الإنتهاك وإنما تؤثر على سمعة الأشخاص وحيواتهم/ هن في كثير من الأحوال وفي أحيان كثيرة أيضاً تتسبب تلك الانتهاكات في إقصاء هؤلاء الناشطين والناشطات من دوائرهم/ هن الاجتماعية وبالتالي تصبح حياتهم/ هن الشخصية والاجتماعية متأرجحة بين مفهومين رئيسيين هما: الوصمة المجتمعية والمساندة وإن كانت النتيجة في حالات كثيرة كانت محسومة لصالح الوصمة المجتمعية على النحو التالي:

1 - فمثلاً نجد أن الناشطة السياسية انجي حمدي ووفقاً لما روتها اضطرت قبل الثورة لترك عملها في شركة علاقات عامة لأن أمن الدولة كان يقوم بإرسال مخبر إلى الشركة ليكون صداقات مع عمال البوفيه ويروج لإشاعات مفادها أنها "سيئة السمعة".

و أثرت تلك المضايقات علاقة إنجي بزملائها في الشركة وكيف تغيرت معاملتهم معها وأصبحوا يتجنبونها. أيضاً لفترة طويلة ظل نشاطها السياسي يسبب لها مشاكل عائلية بالذات بعد نشر صورته لها على الفيس بوك حيث كان أمن الدولة يرسل مخبرين إلى محل سكنها ليروجوا لنفس فكرة أنها "و ذكرت أن الأمر لم يفلح لأن الجيران كانوا يعرفونها هي وأهلها جيداً.

2 - الناشط السياسي الذي كان قد تم تزويج مزاعم عن كونه مثلياً جنسياً وتعرض لإنتهاكات جنسية بعد أن وصل الموضوع إلى الصحف تعرضت أسرته لعدد من المضايقات الأمر الذي أدى لإنتقال الأسرة إلى محافظة أخرى وإن كانت هذه الخطوة لم تنجح في حماية "أخته وأمه" من الإهانات والسب الذين تعرضتا لهم بسبب المزاعم حول كونه مثلياً جنسياً.

حتى الآن هو عاجز عن الحصول على عمل فعلى حد تعبيره " من يريد استخدام (خول مصاب بالإيدز) رغم أنني متزوج وعندني أطفال إلا انه يبدو أن هذا ليس دليل كافي).

3 - تعد حالة م. أ. والذي يعمل على التوعية بمخاطر مرض نقص المناعة المكتسبة فيما يتعلق بموضوع الوصمة المجتمعية مختلفة بشكل كبير حيث قرر في بداية عمله بإحدى المستشفيات الحكومية الإبلاغ عن ميوله الجنسية ومن وقتها حتى الآن وهو يتعرض لمضايقات من بعض الافراد وإهانات أحياناً، إلى جانب التضيق عليه من قبل المستشفى بسبب حجة الحضور والغياب والتأخير.

4 - س. ص. تقول أنها لكونها امرأة شابة، غير محجبة بل ومدخنة فإن هذا أعطى زملائها في العمل انطباعاً بأنهم يستطيعون التعامل معها بأسلوب معين يختلف عن طريقة تعاملهم مع أي زميلة أخرى، خاصة وأنها الشخص الذي يعمل بمشروع "الكلام في الجنس" كما وصفه المدرسون الذين تتعامل معهم.

5 - بالنسبة ل د. أمال عبد الهادي وبالذات في الثمانينيات فإن الوصمة الاجتماعية كانت أكبر لكونها غير محجبة وتعمل على الختان " فمثلاً عندما كانت تعمل طبية وعندما حاولت الحصول على أجازة رعاية طفل كانت كلما أرادت الذهاب لتمديد العطلة تحرص على اختيار ما ترتديه لأن المناخ في وزارة الصحة كان محافظاً للغاية وقتها في الثمانينات بل وكانوا يتركونها ل 6 ساعات حتى تحصل على الخطاب. الموضوع كان متداخلاً فهي كانت ناشطة سياسية وغير محجبة وطبيبة وتعمل على الختان، كل تلك الأشياء مجتمعة زادت من حالة التمييز ضدها في دوائرها المهنية على الأقل.

6 - أما ألفت علّام مثلاً فقد كانت كثيراً ما تتعرض لهجوم من زملاء لها في المهنة هاجموا لمجرد أنها كانت تحاول عمل شيء مختلف فقاموا بتقديم شكاوى لرئيسها في العمل بزعم أنها "لامة حوليا شوية شراميطة وعازبة أعمل منهم حاجة"، الأمر كان يصل لحد أن يقول زملاؤها كلام من نوعية أنها تعاني من مشكلة في سلوكياتها تريد ان تخفيها في عملها مع هؤلاء الفتيات اللواتي كان يصفهن زملؤهن باعتبارهن " ناس قليلة الأدب عاملين زي البيضة الممششة عمرها ما حايصلح حالها"، ناهيك عن المشاكل التي تعرضت لها عندما كان بيتها هي شخصياً تحت المراقبة وما يعنيه ذلك من ضغط وتمييز مجتمعي كانت تعاني منه لسنوات حتى في مكان معيشتها مع أسرتها.

7 - عندما حاول أفراد من وزارة الداخلية تفتيق تهمة أخلاقية ل سليم عزوز في 2000 يذكر أنه بينما كان في القسم كان أشخاص مجهولون يتصلون بزوجته لإقناعها بأن تذهب إلى القسم "عشان تشوفي جوزك وهو مقبوض عليه مع واحدة"، وكانت كلما تغلق الهاتف لتتصل بشقيقتها مثلاً تجدهم يتصلون مرة أخرى ليقولون لها "بتكلمي اخوكي ليه بنقولك جوزك مقبوض عليه مع واحدة انزلي الحقيه". الأمر الوحيد الذي أنقذ سليم عزوز كان أنه اتصل بها فور حدوث ما حدث وأخبرها بكل شيء وبالتالي لم تصدقهم.

8 - كذلك تعرضت الناشطة الحقوقية ر. ع. مكالمات منتصف الليل من ضباط الشرطة لإهانتها والإساءة إليها جنسياً خاصة أن تلك المكالمات كانت تتلقاها بينما زوجها بجوارها وأيضاً لولا أنه كان يساند عملها لكان الوضع قد اختلف تماماً وبشكل بالغ السوء.

تعد الوصمة المجتمعية هي أساس الضغط على الناشطين في حياتهم الشخصية والمهنية أما حالات المساندة والدعم سواء من الأزواج أو الأصدقاء أو زملاء العمل لم تكن دائمة .

الخلاصة

" لأنك أحياناً تجد نفسك في خضم معركة ربما تعجز عن خوضها للنهائية، وتجد أنّ لديك حرج في الكلام عن الموضوع وأنت في أزمة حقيقية أمام المحيطين بك".

ما سبق كان جملة قالها أحد النشطاء الحقوقيين الذين التقينا بهم أثناء اعدادنا لهذا البحث، وهي جملة قادرة على تلخيص كثير من الإجابات التي حاول هذا البحث إيجادها. فكل ناشط وناشطة التقينا بهم كانوا يحاولون جاهداً السعي في سبيل قضية ما ولكن بسبب نوعية معينة من الانتهاكات التي تحاول استغلال جنسائيتهم أو نوعهم الاجتماعي أو مساحاتهم الشخصية أو حتى عملهم على قضايا بمثابة تابوهات اجتماعية يجدون أنفسهم في موقف صعب حيث أنهم الشخصي مهدد وسمعتهم على المحك لدرجة أنهم يخشون أو يتجنبون الحديث عن الموضوع برمته خاصة إذا أصبح الموضوع معلناً فتصبح الوصمة في حد ذاتها عائقاً لا يمكن تجاوزه بسهولة خاصة إذا أراد هؤلاء النشطاء مواصلة عملهم الحقوقي. يعد استخدام الجنسانية من أكثر الأدوات فعالية ونجاح حتى الآن كأداة سياسية في يد النظام أو أطراف من المجتمع للتكامل والمدافعين والمدافعات سواء عن حقوق الإنسان بشكل عام والحقوق السياسية أو حقوق المجموعات المهمشة اجتماعياً أو حقوق النساء والتي تثير حفيظة ذكورية المجتمع.

ولذا مثلما انشغلنا برصد الانتهاكات المرتبطة بالجنسانية التي يتعرض لها النشطاء والناشطات حاولنا البحث عن إجابة لسؤال آخر هو: لماذا تعد الجنسانية سواء على مستوى ممارسات شخصية للمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان السياسية أو سواء على مستوى كونها قضية حقوقية هامة مرتبطة بقضايا المرأة ومجموعات اجتماعية بعينها، لماذا تعد أداة انتهاك فعالة من قبل الأنظمة السياسية أو أطراف من المجتمع؟

الإجابات جاءت متنوعة بقدر تنوع المدافعين والمدافعات عن الحقوق عينة البحث خلال هذا البحث ولذا ارتأينا أهمية التركيز على تصورات جاءت أقرب لتحليل منطقي يجعلنا أكثر قدرة على قراءة كل الانتهاكات والسياقات السالف ذكرها خلال الصفحات السابقة لتلك الخلاصة على النحو التالي:

1 - "بسبب طبيعة مجتمعنا المحافظة مجتمعياً يتم استخدام وسائل كهذه لتشوية صورة النشطاء وبشكل عام لن يتم إبطال هذا السلاح إذا لم يحدث تطور للمجتمع".

2 - "أن استخدام الجنسانية ومشتقاتها كأداة لاستهداف النشطاء هي بالنسبة لمن يستخدمونها أداة ناجحة جداً خاصة أن الأبوية قيمة سائدة إلى جانب أن العنف الجنسي مثلاً هو في جزء منه اضطهاد وعنف نفسي أيضاً. ولم يختلف السياق قبل الثورة عن بعدها. منذ 2004 تقريباً ومع تصاعد حركة التغيير الديمقراطي في مصر دائماً ماكان هناك هجوم على أشخاص بعينها من خلال صور وأشياء أخرى يتم التعرض فيها لحياتهم الشخصية.

3 - "لأن المجتمع محافظاً ومن الممكن استخدام حياة الشخص الجنسية كوسيلة ضغط بغرض تشويه السمعة خاصة وأن هناك دائماً حالة خوف من الفضيحة لدى الشعب المصري الذي يقدر الحياة الخاصة جداً".

4 - "لأن النظام يتعامل مع مجموعات بعينها كالمثليين جنسياً مثلاً أو العاملات بالجنس التجاري باعتبارهم خارج سياق المجتمع وبالتالي كل من يدعم تلك القضايا أو المجموعات عليهم/ هن من وجهة نظر النظام السياسي والمجتمعي أن يدفعوا ثمن خروجهم/ هن عنه أي عن النظام".

الخلاصة هي أن تلك الانتهاكات لم تتوقف ومازالت مستمرة باستمرار الحراك السياسي والاجتماعي في مصر والذي لا يصب في صالح النظام السياسي الحاكم في كثير من الأحيان والذي لن يتوقف عن ممارسة تلك الانتهاكات طالما هناك حالة دعم مجتمعي وثقافي للأفكار التي تقوم عليها الانتهاكات المرتبطة بقضايا الجنسانية والنوع الاجتماعي.

